الفصل الخامس

التصور المقترح لتطوير عملية

صنع السياسة التعليمية

فى

ضوء التجربة الأمريكية

فى الفصل الثالث والرابع من الرسالة ، تم تناول الجانب التطبيقى لواقع عملية صنع السياسة التعليمية فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية (الفصل الثالث) وجمهورية مصر العربية (الفصل الرابع) .

وفى هذا الفصل ، تتطرق الدراسة إلى مقارنة المبادئ والقواعد الأساسية الحاكمة لعملية صنع السياسة التعليمية فى دولتى المقارنة ، يتبعها التطرق إلى بيئه صنع السياسة التعليمية والعوامل المؤثرة فيها . كما تعقد مقارنة بين آليات ومؤسسات صنع السياسة التعليمية فى الدولتين والخطوات التى تتبع لصنع السياسة التعليمية بهما .

وفى الجزء الأخير من الفصل يطرح التصور المقترح لتطوير عملية صنع السياسة التعليمية فى مصر فى ضوء التجربة الأمريكية . وواقع الأمر أن قضية التعليم الآن فى مصر أصبحت تشغل الرأى العام إلى حد كبير . ولذا نجد كثيرا من التربويين مثل الدكتور حامد عمار (١) يكتبون فى مقالاتهم عن (وجبات المطبخ التعليمى) التى تعدها وزارة التعليم ، وكيف أن بعض هذه الوجبات شهية وشعبية بينما البعض الآخر غير شهى وغير شعبى مثل (بالنسبة لحامد عمار) عملية " إنقاص سنوات التعليم الأساسى إلى ثمانى سنوات بدلا من تسع بحيث تصبح حلقة المرحلة الابتدائية خمس سنوات بدلا من ست " (٢) .

---

(١) حامد عمار - **فى تطوير القيم التربوية رأى آخر** . دراسات فى التربيه (١) اصدار دار سعاد الصباح ١٩٩٩٢ ص ١٠٢ .

(٢) المرجع السابق ص ١٠٢ .

ولا يقتصر الأمر على رجال التربية ، بل إن القيادة السياسية شخصيا فى الكثيرمن المناسبات العامة - داخليا وخارجيا - تذكر التعليم والأهمية القصوى التى يحتلها بالنسبة للسياسات العامة الأخرى ، حتى أنه أصبح المشروع القومى لنهضة مصر حتى عام ٢٠٠٠ .

وهناك مقولة (١) بأن " كل قرار هو سياسة - وكل سياسة هى قرار " بمعنى أن السياسة هى المرشدة فى جميع الحالات حتى نصل إلى مستوى معين يستدعى أن يقوم الشخص المخول بالسلطة باتخاذ القرار الملزم للعمل . بعبارة أخرى أن نسلم بالأصل السياسى للقرارات الحكومية فى مختلف المستويات ، وخاصة القرارات الصادرة فى مجال السياسات العامة وتتعلق بالأهداف المرجوه .

إن طبيعة السياسة لا تنبع من أهدافها فحسب إنما تتعداها إلى اسلوب الصنع والآليات وفن الصياغة والإصدار والتبليغ إلى الرأى العام ، وهذه كلها عمليات سياسية فى المقام الأول . وقبل ذلك وبعده فإن الطبيعة السياسية لأى قرار رسمى تنبع من طريقة صنعه ، ومن التعرف على المشكلة والمداولات والمشاورات والمساومات مع الأطراف المعنية من أجل حلها بغض النظر عن نظام الحكم ديمقراطيا أو غير ديمقراطى .

وعموما تقوم القيادة التعليمية العليا (الوزير) بمساعدة مستشاريه وكبار رجال التعليم والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية فى الدولة برسم وصياغة سياسة تعليمية تلبى حاجات مؤسسة التعليم وتحل مشكلاته من خلال التفاعل مع البيئة داخل المؤسسة وخارجها .

وتأتى السياسة التى يعتمدها الوزير لتجمع بين الواقع وجزء من الطموحات والآمال المطلوب تنفيذها مع الأخذ فى الاعتبار أن التغيير لم ولن يحدث فى يوم وليلة وإلا أضر بالنظام العام داخل مؤسسة التعليم ، وتتراكم السلبيات فى حين تنخفض الإيجابيات إلى أدنى حد .

---

(١) السيد عليوة - **صنع القرار السياسى فى منظمات الادارة العامة** - القاهرة - الهيئة العامة للكتاب - مشروع الألف كتاب (الثانى) ١٩٨٧ ص ٣٧٩ .

ومن المفيد أن نؤكد أن المجتمع الدولى اليوم (ومنه مصر والولايات المتحدة) يواجه التحديات بالغة الخطورة ، وهو على مشارف القرن الحادى والعشرين ، لذا فإن هناك ضرورة ملحة لاعداد المجتمع الدولى - المتقدم والنامى - لكى يستقبل التطورات المتلاحقة التى ستأتى مصاحبة للقرن القادم . ومجمل القول أن أزمة التعليم أزمه عالمية تعانى منها الدول المتقدمة (مثل الولايات المتحدة) والدول النامية (مثل مصر) ولا سبيل أمام المجتمع الدولى إلا النهوض بالتعليم لأنه المدخل الصحيح لاحداث التطوير المطلوب فى بلدان العالم أجمع (١) .

أولا: أوجه الاختلاف والاتفاق بين المبادئ الأساسية لصنع السياسة التعليمية فى الدولتين:

الجدول رقم (١)

المبادئ الأساسية لصنع السياسة التعليمية

فى الدولتين

المبادئ الأساسية	
الولايات المتحدة الأمريكية	جمهورية مصر العربية
١- مبدأ سياسة المؤسسات ٢- الخلط بين المركزية واللامركزية مع الاتجاه أكثر نحو اللامركزية ٣- الحرية والاستقلالية والحكم الذاتى ٤- التنوع ٥- المرونة والانسيابية ٦- التعليم العام إلزامى حتى نهايه المرحلة الثانوية	١- مبدأ سياسة الفرد ٢- مركزية السلطه التنفيذية ٣- عدم استقرار السياسة التعليمية ٤- عدم التنوع ٥- عدم المرونة وعدم الانسيابيه ٦- التعليم العام إلزامى حتى نهاية المرحلة الإعداديه (الاساسى)

يتضح من الجدول السابق مدى التباين والاختلاف الكبير بين المبادئ الأساسية الحاكمة لنظام التعليم الأمريكى والمصرى . ويبدأ الجدول بمبدأ سيادة المؤسسات وسياستها العامة القومية والذى ينبع فى الأصل من المبادئ الديمقراطية التى تعتنقها الولايات المتحدة .

بينما فى مصر نجد سيادة حكم الفرد والسياسة التى يعتنقها ويؤمن بها ، ويعنى بها - فى أغلب الأحيان - وجود فرد واحد يقف على قمة السلطه التنفيذية التعليمية وينفرد بصنع السياسات واتخاذ القرارات وهو فى الغالب الأعم وزير التعليم .

---

(١) عبد الفتاح جلال - نحو تطوير التعليم الابتدائى - ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى - الجزء الأول التقرير النهائى وأوراق العمل ، القاهرة - ١٨-٢٠ نوفمبر ١٩٩٣ ص ٢٢ .

بينما فى الولايات المتحدة ، يقف على قمة السلطة التنفيذية التعليمية وزير التعليم فى الحكومة الفيدرالية ولكنه - مع ذلك - لا ينفرد بصنع السياسات واتخاذ القرارات لأن هناك سياسة مؤسسات التعليم الثابتة والتى لا يملك أى فرد أن يتحرك إلا وفقا للمبادئ والأهداف التى تقرها هذه السياسة ومعاييرها الثابتة .

والجدير بالذكر ، أن الاختلاف والتباين الواضح فى التركيبة السكانية واختلاف درجات نمو وتطور الولايات المتحدة وفقا لمصادر الثروات التى تملكها ، أدى إلى تفاوت فى فرص التعليم المتاحة فى الولايات المختلفة .

ويتضح مبدأ سيادة المؤسسات وسياستها القومية أكثر ما يتضح فى المحليات والولايات المختلفة التى تعد كل منها دولة مستقلة داخل الدولة الأم (الحكومة الفيدرالية) اذ تتمتع كل ولاية بحكومة مستقلة ، برلمان خاص بها ، ووزير تعليم الولاية . وتجدر الإشارة إلى أن الولايات الأمريكية تدير شئونها التعليمية بناء على النصوص الدستورية التى تخول لها هذا الحق فى ظل نظام ديمقراطى . ويتبع ذلك أن تقوم كل ولاية بعمليه صنع السياسة التعليمية المحلية ، واتخاذ القرارات الخاصة بها التى تعمل على تلبية احتياجات البيئة المحلية . كما يوجد فى كل ولاية ، مجلس التعليم المحلى ، وهو المؤسسة التعليمية المسئولة عن إدارة شئون التعليم وخدماته فى هذه الولاية ووفقا لمصالحها الذاتيه .

بينما فى مصر ، نجد وزارة التعليم وديوان عام الوزارة تهيمن على التعليم ما قبل الجامعى وجميع المدارس العامة فى العاصمة والمحافظات ، كما تشرف على التعليم العالى والجامعى . ولا تتمتع المحافظات بما تتمتع به الولايات الأمريكية من حرية حركة ، وذلك على الرغم من قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنه ١٩٧٩ والذى أصبح للمحافظين بمقتضاة السلطات الكاملة لرئيس الجمهورية فى ممارسة اعمالهم واتخاذ قراراتهم دون الرجوع إلى السلطة المركزية فى العاصمة . ولكن بعض المحافظين فى الأقاليم والمحافظات لايزالون يرجعون إلى السلطة المركزية فى العاصمة (القاهرة) قبل اتخاذ أى قرار يختص بمجال التعليم إذ يسأل الوزير أو المسئولين فى ديوان عام الوزارة قبل الشروع فى اعتماد أى سياسة

بالنسبة للمركزية واللامركزية فى إدارة الشئون التعليمية ، نجد أن الاتجاه العام هو سريان النظام اللامركزى فى التعليم فى الولايات المختلفة حتى يتسنى لها أن تدير شئونها التعليمية وفقا لاحتياجاتها الخاصة . وقد مكن هذا الوضع المواطنين فى المحليات من الاحتفاظ بدرجة من النفوذ على جهاز التعليم حيث

ينتخبون المجالس المحلية ويقررون بيع سندات لمصالح تمويل التعليم المحلى . ومع ذلك وبالرغم من كونها مجالس منتخبة إلا أنها بمثابة إدارات فرعية تمثل حكومة الولاية ، وتمارس ما تقره من سياسه عامة . كما تستطيع حكومة الولاية – وفقا للدستور – ان تحل هذه المجالس المحلية . ومعنى ذلك أن حكومات الولايات المركزية تمارس سيطرتها على التعليم من خلال التشريع والإدارات التعليمية .

ومع ذلك وبالرغم من الميل نحو اللامركزية فى إدارة شئون التعليم فى الولايات المختلفة ، لا مفر من الاعتراف بوجود هرم إدارى على قمته الحكومة الفيدرالية (المركزية) وبالتحديد وزارة التعليم فى واشنطن . وهى المسئولة عن توزيع الموارد على المدارس العامة المحلية بعد عرض حجم المبالغ المتاحة فى صورة دعم مالى لهذه المدارس على المجلس المحلى وأخذ الموافقه على اسلوب التوزيع .

والخلاصة أنه لا توجد سلطه واحدة مهيمنة على التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية بل إن العملية تتأرجح بين المركزية فى الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات واللامركزية فى إدارة شئون التعليم فى المحليات . إذن فالوضع يميل نحو وجود خلط بين المركزية واللامركزية مع الميل أكثر نحو اللامركزية فى الولايات المختلفة .

ويختلف الوضع فى مصر عن هذه الصورة إذ تتكفل وزارة التعليم فى العاصمة (القاهرة) بالهيمنة على جميع المدارس العامة والإشراف على التعليم العالى بالإضافة إلى إعداد وتصميم وصنع السياسة العامة القومية للتعليم ووضع الخطط والبرامج الدراسية والمناهج وعقد الامتحانات العامة وتعيين المدرسين والنظار والموجهين ونقلهم وفصلهم وترقيتهم ، ووضع الميزانية ، وعقد اللجان الفنية والإدارية . ومختصر القول أن وزارة التعليم مسئولة امام السلطة التشريعية والحكومة والرأى العام عن شئون التعليم فى جميع أنحاء البلاد .

وفى محاولة للحد من المركزية ، أنشئت المناطق التعليمية لتتولى تسيير الأمور الروتينية اليومية وتنفيذ السياسة التعليمية القومية للوزارة .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن هذه المحاولات فى واقع الأمر – تعد قاصرة لأن المدارس مازالت تخضع فى تسيير أمورها للمديرية التعليمية ووزارة التعليم المركزية .. إذ تفرض المناهج على جميع المدارس وتعقد الامتحانات العامة (مثل امتحان الثانوية العامة) على مستوى الجمهورية وتحت إشرافها المباشر .

والخلاصة أنه لا توجد إدارة لامركزية فى التعليم فى المحافظات تقوم على مبدأ المشاركة فى السلطة واتخاذ القرار بالأسلوب الديمقراطى الحر ـــ

وبالنسبة لمبادئ الحرية والاستقلالية والحكم الذاتى التى تتمتع بها المدارس والجامعات والمعاهد الاميريكية ، يقوم مجلس أوصياء فى هذه المؤسسات التعليمية بإدارتها بصورة مستقلة ذاتية ، ويحاولون - بقدر الإمكان - الابتعاد بمؤسساتهم عن أى تدخل فيدرالى مباشر وغير مباشر . ويستتبع ذلك أن تضع كل مؤسسة السياسة التعليمية الخاصة بها والتى تتضمن قواعد القبول والتسجيل والمبادىء واللوائح الداخلية التى قد تختلف عن أى مؤسسة تعليمية أخرى فى نفس مجال التخصص .

وكنتيجة لهذه الاستقلالية والذاتية ، أصبح يتعين على هذه المؤسسات ان تضع البرامج والخطط الدراسية التى تتوائم مع نوعية الطلاب المقبولين بها وبما يتماشى مع احتياجاتهم التعليمية التى تفتح لهم - بعد التخرج - أبواب العمل والتوظيف . إن أى محاولة للحد من النزعة الاستقلالية التى تسيطر على هذه المؤسسات التعليمية يصعب أن تنجح وخاصة اذا سعت من أجل توحيد النظم الدراسية والإدارية فى هذه المؤسسات .

والخلاصة أن قيم الحرية والاستقلالية والذاتية هى فى الأصل من مبادئ النظام الديمقراطى التى يندر أن تتخلى عنها المؤسسات التعليمية لأنها من القيم الثابته والأصيلة فى هذا المجتمع منذ القدم .

وفى مصر ، تختلف الصورة كليا إذ لا تتمتع المدارس العامة والجامعات الرسمية بهذا القدر الكبير من الحرية والأستقلالية والذاتية - فنجد المدارس - كما ذكر من قبل - تخضع فى مناهجها وامتحاناتها للوزارة المركزية ، ولا يحق لها أن تستقل بسياسة تعليمية خاصة بها . وواقع الأمر أن جميع المؤسسات التعليمية تتأثر سياساتها العامة بالتغيرات الوزارية المتعاقبة التى تقع مما ينعكس على عدم استقرار السياسة التعليمية بوجه عام ، ويبدو عدم الاستقرار مثلا فى علاقة مؤسسات التعليم ما قبل الجامعى بمؤسسات التعليم الجامعى ، وقد تنفصل سياسة مؤسسات التعليم الجامعى والعالى عن سياسة التعليم ما قبل الجامعى . وفى بعض الأحيان نجد تناقضا بين سياسة التعليم القومية وسياسة وزارة القوى العاملة مثلا . أى عدم وجود تنسيق بين السياسات العامة للدولة ـــ

وبالرغم من أن نظام التعليم المصرى لا يتمتع بالحرية والاستقلالية التى يتمتع بها نظام التعليم الأمريكى إلا أن هناك قدرا من الاستقلالية يسمح به للجامعات وفقا للقانون رقم ٤٩ لسنه ١٩٧٢ الذى كفل استقلالية الجامعات مع خضوع التعليم الجامعى لإشراف المجلس الأعلى للجامعات الذي يرأسه وزير التعليم . وبوجه عام ترتبط السياسة التعليمية ومضمونها وأسلوب تطويرها وتحديثها بالتغيرات الوزارية ، بمعنى أن تغيير القيادة العليا التنفيذية فى وزارة التعليم يؤدى بالتالى إلى تغيير السياسة التعليمية القومية على مستوى البلاد.

ومن المبادئ الأساسية الحاكمة لنظام التعليم الأمريكى التنوع والمرونه والأنسيابية - كما هو مدرج فى الجدول رقم (١) - والواقع أن التنوع يعد من الملامح الرئيسية لنظام التعليم الأمريكى منذ زمن بعيد ، ويبدو التنوع والاختلاف فيما توفره مدرسة مهنية فى ولاية ما من برامج ومناهج تدريبيه وشروط قبول ومصروفات ونوعية الخدمات والتسهيلات المتوفرة وطرق التدريس والتقويم وصلة المدرسة بالبيئة ، وما تقدمه مدرسة مهنية فى نفس مجال التخصص فى ولاية أخرى. والقاعدة الحاكمة هى البيئة المحلية واحتياجاتها من نظام التعليم . لذا نجد الولايات الزراعية تطلب من مجلس محلى الولاية أن يتبنى سياسة تعليمية تؤكد على مضمون زراعى فى المناهج والبرامج الدراسية ، ونفس القاعدة تسرى على الولايات الصناعية التى تطالب المجلس المحلى أن يركز فى مضمون السياسة التعليمية على الجوانب الصناعية العملية التى تخدم المجتمع الصناعى .

ومن هذا التنوع الكبير فى مجالات التخصص تنبع المرونة والانسيابية التى تسمح للطلاب بأن يتنقلوا بين التخصصات المختلفة حتى يجدوا البرامج الدراسية التى تتلاءم مع قدراتهم وميولهم العلمية .

كما يتمتع صانعو السياسة التعليمية بالمرونه فى تعديل السياسة التعليمية عندما تحدث تغيرات محلية أو إقليمية تستلزم التغيير والتعديل .

وعلى الجانب الآخر ، تأتى مصر - كدولة من دول العالم الثالث - التى يصعب وجود تنوع فى التخصصات فيها ، ويقتصر الأمر على وجود تعليم زراعى وصناعى وتجارى (أو مهنى) بوجه عام ، وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة للإنفاق على التعليم وعدم تشجيع القطاع الخاص للاستثمار فى هذه المجالات . وتجدر الإشارة الى أن هذه النوعيه من التعليم تعد دون مستوى التعليم العام مما أدى إلى خلق طبقية فى التعليم لأن الشعب انحاز بالتالى للتعليم العام على حساب التعليم الفنى

ـ ونتيجة لعدم وجود تنوع فى التخصصات أصبح هناك عدم مرونة وانسيابية فى الانتقال من نوعية تعليم وتخصص إلى نوعية اخرى من التعليم تتفق وميول وقدرات الطلاب . بل ان اللوائح الداخليه والبيروقراطية تضع العديد من العراقيل والقيود أمام الطلاب الذين يبغون تغير مسار تعليمهم . بينما فى **وثيقة مبارك والتعليم** (١) يميل الاتجاه فى السياسة التعليمية الرسمية الجديدة إلى كسر هذه القيود وتحقيق الانسيابية والمرونة بين كافة أوجه التعليم ، وبذلك يفتح الباب امام الشباب لتحقيق طموحاتهم فى التعليم الذى يبغونه ـ

والخلاصة أنه بمقارنة المبادئ الأساسية لنظامى التعليم الأمريكى والمصرى اتضح أن هناك اختلافا وتباينا كبيرا بين النظامين ، وأن الاختلافات تتعدى كثيرا أوجه الاتفاق ، وتتضح صعوبة المقارنة - فى الأساس - بسبب أن الولايات المتحدة دولة عظمى متقدمة بينما مصر دولة نامية من دول العالم الثالث . كما ان الولايات المتحدة دولة ديمقراطية حيث السيادة للمؤسسات وليست للأفراد - بينما مصر تمر الآن بمرحلة انتقالية نحو النظام الديمقراطى ، ولذا لا نجد السيادة والريادة لسياسة المؤسسات كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية .

ويبدو الاختلاف أيضا بين دولتى المقارنة فى درجة المركزية واللامركزية حيث يميل نظام التعليم الامريكى نحو اللامركزية بالنسبة لإدارة شئون التعليم فى الولايات المختلفة وهو الحق الذى خوله الدستور الأمريكى للولايات ، إذ جعل التعليم من اختصاص الولايات بينما تتحمل الحكومة الفيدرالية المركزية مهام قومية مثل حماية الحقوق المدنية والدستورية للطلاب والعاملين فى المدارس وتطوير المناهج وجمع البيانات والمعلومات ودعم البحوث وتطوير طرق التدريس والتقويم .

أى أن الاتجاه العام فى الولايات المتحدة مازال للامركزية مع تشجيع الحكومة الفيدرالية المركزية على القيام بدور فى العملية التعليمية ، وذلك من خلال مساعدة الولايات المختلفة على توفير فرص تعليم للفئات غير القادرة ومساعدتهم على استكمال دراستهم .

---

(١) وزارة التعليم - **وثيقة مبارك والتعليم - نظرة إلى المستقبل** - القاهرة مطابع روزاليوسف الجديدة - ١٩٩٢ - ص ٦٠ .

ويتفق النظامان فى أن الهدف الأسمى من التعليم هو تخريج طالب ذى مهارات علمية وعملية تمكنه من خدمة المجتمع . وترى القيادة التعليمية فى مصر انها فى سبيل تحقيق هذا الهدف الأسمى لابد من وجود سلطة مركزية تمسك بزمام الأمور فى شئون التعليم فى جميع أنحاء البلاد ، على الرغم من وجود إدارات تعليمية لامركزية فى المحافظات لتسيير الأمور الروتينية . الا أن الأمور فى النهاية منوطة بسياسة مركزية السلطة فى القاهرة وليس بسياسة المؤسسات .

وتهيمن مبادئ ديمقراطية أخرى على العملية التعليمية فى الولايات المتحدة ، ويذكر منها مبدأ الحرية والاستقلالية فى إدارة المؤسسات التعليمية . كما يسمح نظام التعليم بدرجة كبيرة من التنوع فى التخصصات المختلفة يستتبعه مرونة انسيابية بين أنواع التعليم والتخصصات المختلفة .

وعلى الجانب الآخر ، لا يوجد فى مصر تنوع أو مرونة أو انسيابية ، بل على النقيض توضع عراقيل وقيود أمام الطلاب الذين يبغون التحويل من تخصص لآخر . ومجمل القول أن الاختلاف والتباين والفجوة كبيرة بين النظامين بالنسبه للمبادئ الأساسية التى تدفع بنظام التعليم الأمريكى أو المصرى نحو التقدم أو التقهقر .

إن المبادئ الديمقراطية مثل سياسة المؤسسات واللامركزية والتنوع والمرونه والاستقلالية والحرية والحكم الذاتى والانسيابية - جميعها تسيطر على نظام التعليم الأمريكى ، وبالتالى ترسم وتشكل وتصمم السياسة التعليمية من هذا المنطلق - بينما فى مصر نجد المبادئ السائدة هى سياسة الفرد والمركزية الشديدة وعدم المرونه وعدم التنوع فى التخصصات وعدم الانسيابية بين أنواع التعليم المختلفة بل وعدم استقرار السياسة التعليمية - فى الأساس - لارتباطها الوثيق بالتغيرات الوزارية وما يرتبط بها من تطوير وتعديل فى السياسة .

ثانيا: أوجه الاتفاق والاختلاف بين بيئتى صنع السياسة التعليمية والعوامل المؤثرة فيهما:

من المفيد أن نؤكد أن عملية صنع السياسة هى فى الأصل نتائج لتفاعل مبادئ وقيم بيئة ما ، أى أن دراسة عملية صنع السياسة هى دراسة لهذه البيئة والأفراد الذين يعيشون فيها والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فيها والتى تميزها عن غيرها من البيئات .

فمثلا يشيع فى نظـــام التعليم الأمريكى مبادئ الحرية والاستقلالية والتنوع والمرونـــة واللامـركزية ، وهى كلها مبادئ تنعكس من الاتجاهات السائدة فى هذه البيئة . بينما يشيع فى نظام التعليم المصرى التحفظ ومركزية السلطة وسيادة حكم الفرد والتشدد وعدم المرونه .

وتعرض فيما يلى مقارنة بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فى بيئة صنع السياسة التعليمية فى دولتى المقارنة .

الجدول رقم(٢)

مقارنة بين العوامل المؤثرة فى

صنع السياسة التعليمية فى الدولتين

العوامل المؤثرة	الولايات المتحدة الأمريكية	جمهورية مصر العربية
١- العوامل السياسية	أ - اختلاف السياسة التعليمية باختلاف الولاية وظروفها البيئية ب - اتساع نطاق الديمقراطية فى صنع السياسة التعليمية	أ - الاستقرار السياسى وانعكاساته الإيجابيه على التعليم ب - اهتمام القيادة السياسية والرأى العام بقضية التعليم ج - اتساع نطاق الديمقراطيه فى صنع السياسية التعليمية
٢- العوامل الاقتصادية	أ - تشجيع الاستثمار فى التعليم ب - تنوع مصادر تمويل التعليم الأمريكى	أ - تشجيع الاستثمار فى التعليم ب - تزايد نفقات الأسرة المصريه على التعليم
٣- العوامل الاجتماعية	أ - انخفاض الطلب العام على التعليم ب - تعدد ثقافات المجتمع	أ - تزايد الطلب الاجتماعى على التعليم ب - مشكله تعليم الإناث فى الريف والحضر ج - تجانس مصر ووحدتها

ومن هذا الجدول يتضح بالنسبة **للعوامل السياسية** فى الولايات المتحدة أن لكل ولاية نظام التعليم الخاص بها على أساس أن التعليم مسئولية الولايات وفقا للدستور الأمريكى . وبناء على سريان النظام اللامركزى فى التعليم العام فى الولايات المختلفة ، تقوم كل ولاية بعملية صنع السياسة التعليمية المحلية واتخاذ القرارات الخاصة بها وفقا للبيئة المحلية واحتياجاتها . ويوجد فى كل ولاية مجلس تعليم الولاية وهو المؤسسة التعليمية المسئولة عن إدارة التعليم وخدماته فى جميع مدن ومقاطعات الولاية ، كما يوجد مجلس التعليم المحلى ، وهو المؤسسة التعليمية المسئولة عن إدارة التعليم وخدماته فى كل مدينة ومقاطعة تابعه للولاية .

وبوجه عام تحاول مجالس تعليم الولايات الابتعاد بقدر الإمكان بمؤسساتها التعليمية عن أى تدخل فيدرالى فى شئونها سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وكان من نتيجة اختلاف الولايات فى ثرواتها ومواردها الاقتصادية والبشرية أن يصعب أن نجد مؤسستين تعليميتين فى ولايتين مختلفتين تتطابقان فى قواعد القبول بهما والمبادئ واللوائح الداخليه التى تحكمهما ، بل يصعب أن نجد مؤسستين تعليمتين فى نفس الولايه تتطابقان فى قواعد القبول والتسجيل واللوائح الداخلية التى تحكمهما . وذلك بسبب سريان مبادئ التنوع والمرونة والحرية والاستقلاليه فى نظام التعليم الامريكى .

وفى مصر - وباعتبارها دولة من دول العالم الثالث - نجد أن الاستقرار السياسى يلعب دورا جوهريا فى تحقيق استقرار المؤسسات التعليمية ذلك لان الاستقرار السياسى فى المجتمع يساعد على تهيئة البيئة والمناخ العام لتوفير موارد اقتصادية تخصص للخدمات الاجتماعية لأبناء الوطن والتى منها الخدمات التعليمية . ويسبب هذا الاستقرار السياسى فى البيئة واحتلال التعليم اولويه أولى فى أجندة أعمال القيادة السياسية ، حدثت طفرة غير مسبوقة فى الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم فى الميزانية العامة (١) إذ يلاحظ زيادة جميع موازنات التعليم فى مجملها بنسبة ١١٨٪ حيث زادت ميزانية التعليم العالى بنسبه ١٩٩٪ وموازنات الجامعات حققت متوسط زيادة ٩٨٪ فى حين بلغ إجمالى موازنه التعليم فى الموازنة التقديرية لعام ٩٦/٩٥ ٢ر١١ مليار جنيه ، أى بما يوازى ٦ر١٥٪ من إجمالى الموازنة التقديرية للدولة . وهذا أعلى معدل وصل له الإنفاق العام على التعليم فى مصر .

---

(١) راجع الفصل الرابع الجدول رقم (١) والجدول رقم ( ) لتوضيح حجم ونسبة التغير فى موازنة التعليم ٩١/٩٠ - ٩٥/٩٤ ونسبه تغير نصيب الطالب من الموازنات من عام ٩١/٩٠ - ١٩٩٥/٩٤ .

وفى فترة التسعينيات ، حدث اهتمام من جانب القيادة السياسية والرأى العام بقضية التعليم بصورة غير مسبوقة (١) . ومن مظاهر اهتمام القيادة السياسية فى التسعينيات بالتعليم أن أصبح التعليم مشروع مصر القومى حتى عام ٢٠٠٠ . وزادت استثمارات الخطة الخمسية ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦ المخصصة للتعليم زيادة كبيره إذ بلغت قيمة الاستثمارات المنفذة بالفعل فى الخطة السابقة ٦ر٢ مليار جنيه فى حين أن اعتمادات الخطة الحالية قد بلغت ٨ر١١ مليار جنيه أى بما يوازى ٤٥٤٪ من قيمه اعتمادات الخطة السابقه .

وتهتم قرينة رئيس الجمهورية كذلك بقضية التعليم ، فنجدها تقود حملة تبرعات لبناء المدارس عقب الزلزال الذى تعرضت له مصر في اكتوبر ١٩٩٢ وكانت الحصيله بناء أكثر من ١٠٠ مدرسه من تبرعات المواطنين ، وهي أيضا التى توجه الدعوة الى عقد مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى ١٩٩٣ ثم ترأس المؤتمر ونفس الشىء عاد وتكرر فى المؤتمر القومى لتطوير التعليم الإعدادى نوفمبر ١٩٩٤ .

وفى الولايات المتحدة ، تهتم القيادة السياسية العليا أيضا بالتعليم ، فنجد الرئيس بوش يلقب باسم " الرئيس المهتم بالتعليم " كما يدعو إلى عقد مؤتمر قمه التعليم فى عام ١٩٩١ وهو المؤتمر الذى حضره جميع حكام الولايات (الخمسين) وتحت رئاسة رئيس الجمهورية ، وتبلور عنه وثيقة أمريكا ٢٠٠٠ ومبادئ التعليم الستة القومية .

وعلى الجانب الآخر فى مصر ، من الممكن أن يحصل الرئيس مبارك كذلك على لقب " الرئيس المهتم بالتعليم " بسبب إعطائه التعليم أهمية قصوى وتحليله للانعكاسات السلبية لأزمة التعليم على المدرسة والمعلم والطالب والمنهج ، وذلك بالرغم من المبالغ الطائلة التى تدرج فى ميزانيات التعليم فى الدولتين بالإضافة إلى المبالغ الضخمة التى تستنزف من موارد الأسرة فى الدولتين ، ومع ذلك تأتى النتيجه فى النهاية ضعيفة ومتواضعة . ومجمل القول أن القيادتين السياسيتين تهتمان بالتعليم بدرجة كبيرة بسبب مردودة وتأثيره الطويل المدى . كما تتفق القيادتان على دعوة جميع عناصر الأمة ومؤسساتها التعليمية القومية التى تخدم المجتمع وترفع من شأن المواطن علميا وتربويا .

---

(١) انظر كلمة عبدالفتاح جلال فى ورقة العمل المقدمة لمؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى فبراير ١٩٩٣ .

وفى احتفال اليونيسكو بعيدها الذهبى ، ذكر الرئيس مبارك فى خطابه أن " التعليم فى طليعة اهتماماتنا وجعلنا تطويره مشروعنا القومى حتى عام ٢٠٠٠ " (١) .

وبالنسبة لمبدأ اتساع نطاق الديمقراطية فى صنع السياسة التعليمية فى الدولتين كاحدى العوامل السياسية المؤثرة فى بيئة صنع القرار التربوى ، تجدر الإشارة بأن الولايات المتحدة الامريكية من الدول العريقه فى الممارسات الديمقراطية وتعدد الأحزاب واحترام حرية الأفراد فى اختيار نوعية التعليم التى يريدونها وأيضا احترام مبادئ حقوق الإنسان بالنسبة للطلاب والعاملين فى مجال التعليم .

ومجمل القول ، أن الديمقراطية ومبادئها الثابتة والمترسخة فى المجتمع الأمريكى ، تستبعد بصورة قاطعة الدور الأحادى فى صنع القرار ، لأن اطار صنع القرار هو دائما إطار جماعى يكون فيه دور واضح للخبراء والمتخصصين وأعضاء الكونجرس وأعضاء الحزبين الجمهورى والديمقراطى ، وجميع مؤسسات التعليم من القاعدة العريضه فى المحليات إلى أعلى السلم الوظيفى فى نظام التعليم .

وفى مصر ، وبالرغم من ظهور مبدأ ديمقراطية التعليم فى جميع الوثائق الرسمية التى تدعم وتدعو لإصلاح التعليم إلا أن الأمر يختلف تماما عما يحدث فى الولايات المتحدة بالنسبه للممارسات الديمقراطية فى الولايات المختلفة ومدى تدخل مجالس الولايات والمجالس المحلية فى رسم وتصميم السياسة التعليمية وتأثيرهم المباشر والقوى فى وقف أو دعم أى سياسة جديدة .

ومن المفيد أن نؤكد على أن مبدأ اتساع نطاق ديمقراطية التعليم وجماعيه القرار التربوى لم يبدأ التطبيق الفعلى إلا فى أوائل التسعينيات وبالذات فى مؤتمرات التعليم الأخيرة : مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى ١٩٩٣ ومؤتمر تطوير التعليم الاعدادى ١٩٩٤ حيث سمح لمثلين من جميع قطاعات الشعب وحتى تلاميذ المرحلة الإعداديه بإبداء آرائهم حول كيفيه تطوير التعليم فى هذه المرحلة . ثم ظهرت توصيات المؤتمر التى كانت عبارة عن صدى للمقترحات والأفكار التى تولدت حول المائدة المستديرة وداخل اللجان النوعية المختلفة . ثم قام وزير

---

(١) خطاب الرئيس مبارك فى احتفال اليونيسكو باليوبيل الذهبى ١٩٩٥ - الاهرام ١٧ نوفمبر ١٩٩٥ .

التعليم الحالى (أ.د. حسين كامل بهاء الدين) باتخاذ الإجراءات التنفيذية لبعض من هذه التوصيات بعد موافقة المجلس الاعلى للتعليم قبل الجامعى عليها (١) .

وتعد **العوامل الاقتصادية** من أهم العوامل ذات التأثير الكبير على جميع السياسات العامة فى الدولة . وواقع الأمر أن فترة الثمانينيات شهدت عددا من المتغيرات الاقتصادية ذات التأثير السلبى على جميع المجالات ومنها التعليم . ومن هذه المتغيرات الاقتصادية الكساد الاقتصادى وتزايد حدة البطالة وانخفاض الإنتاج وزيادة المخزون الراكد .

ونتج عن الظروف الاقتصادية المتردية من كساد وتضخم فى الولايات المتحدة أن تأثرت موارد الدولة واعتمادتها الماليه المخصصه للبنود المختلفة فى الموازنة العامة والتى منها التعليم ، حيث اضطرت الحكومة الفيدرالية وكذا حكومات الولايات والمحليات إلى إجراء تخفيض فى حجم الإنفاق العام ، واللجوء إلى القطاع الخاص لتمويل وتشغيل الخدمات العامة ، ومنها الخدمات التعليمية ، وذلك كوسيلة للحد من الإنفاق العام .

ومن ثم دعت الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات المختلفة القطاع الخاص إلى الاستثمار فى التعليم ، وبالفعل قامت بعض المؤسسات التجارية بالتبرع بمنح لا ترد لبناء مدارس خاصه على أن تستفيد هذه المؤسسات بخفض قيمه التبرع من اجمالى الضرائب المستحقه عليها للدولة .

وبهذا الشكل أصبحت عملية استثمار موارد ماليه خاصة فى التعليم أمرا مرغوبا ومطلوبا بسبب تنوع هذه المدارس فى توجهاتها ومجالاتها الفنية المتخصصة .

أما فى مصر ، فإن الحال لم يختلف كثيرا ، ذلك لأن مصر كانت فى فترة الثمانينيات وأوائل التسعينيات تمر بمرحلة الإصلاح الاقتصادى ، وما يستتبعها من ضغط الإنفاق العام بوجه عام . والحقيقه أن الأمر استدعى الاهتمام الكبير بتحقيق التنميه الاقتصادية فى البلاد ، وتطلب هذا الاهتمام بالتعليم وجودته بدءا من الطفل فى مرحلة ما قبل المدرسة وفى مرحلة التعليم الأساسى والتعليم الثانوى والعمل على صقل قدرات الطلاب وتنمية مهاراتهم العملية والعلمية .

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول توصيات المؤتمرين انظر **وثيقه إنجازات التعليم فى ٤ سنوات مشروع مبارك القومى** . إصدار وزارة التعليم – مطابع روزاليوسف – اكتوبر ١٩٩٥ .

وهكذا تتفق الدولتان على أهمية اشتراك القطاع الخاص فى الاستثمار فى التعليم من أجل تحقيق خطط التنمية الاقتصادية فى البلاد وخلق حالة من الانتعاش الاقتصادى بها من جراء بناء مدارس جديدة بها معامل حديثة ومكتبات ومجهزة على أحدث وسائل تكنولوجيا التعليم .

أما **العوامل الاجتماعية** ، فنجد اختلافا بين الولايات المتحدة ومصر حيث تعانى مصر من تزايد السكان بصورة مطردة مما ينعكس بالسلب على جميع الانشطة والخدمات العامه ومنها الخدمات التعليمية ، كما يحدث قصور فى استيعاب الطلاب فى سن الإلزام وتتكدس الفصول مما يسمح بزيادة حالات التسرب من الدراسه وبالذات بين الإناث فى الريف ، كما تتأثر جودة التعليم بسبب غلبة الكم على الكيف .

- إن مشكلات دول العالم الثالث الاجتماعية تختلف بالطبع عن المشكلات الاجتماعية التى تواجه الدول المتقدمة والتى منها الولايات المتحدة . وتجدر الاشارة إلى أن مجتمع الولايات المتحدة من المجتمعات التى بها ثقافات متعددة بسبب المهاجرين الذين أتو من أماكن متفرقه من العالم ، ونتيجة لتعدد ثقافات المجتمع كان على الحكومة أن تراعى دوما تحقيق مبدأ الفرص المتساوية فى المعاملة بين السكان وبالأخص بين الأقليات ، وهو بالطبع من المبادئ التى يصعب تنفيذها فى الواقع الفعلى على الرغم من اعتناق الحكومة لمبادئ الديمقراطية التى تدعو إلى المساواة بين المواطنين دون تفرقه بسبب اللون أو الجنس أو الدين .

أما فى مصر ، فالوضع يختلف تماما لأن مصر - منذ فجر التاريخ - وقبل أى بلد آخر بقرون عديده ، بزغت كشعب واحد متجانس تجمعه وحدة وطنية فى وطن واحد على شكل دولة آحادية . ومنذ ولدت هذه الوحدة السياسية العريقة فقلما عرفت الانفراط او الانحلال أو التقسيم لا فى ظل الاستقلال أو حتى تحت الاستعمار .

وفى مصر ، يوجد تجانس بشرى وحضارى وثقافى ينبع فى الأساس من تجانس طبيعى إذ تمتد أرض مصر امتدادا طبيعيا دون تداخل من غابات أو مستنقعات او جبال (١) وبسبب هذا التجانس لم تعرف مصر التمييز العنصرى ، وهى فى ذلك تختلف بصورة جذرية عن الولايات المتحدة التى مازالت تعانى حتى يومنا هذا من التمييز العنصرى وإن قلت درجته عن الماضى .

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول تجانس شعب مصر ووحدته انظر جمال حمدان . **شخصية مصر** - الجزء الأول والثانى - إصدار دار الهلال (د. ن) .

ومن مشكلات العالم الثالث التى تعانى منها مصر ولا توجد فى الولايات المتحدة أساسا مشكلة تعليم الفتيات فى الريف والحضر . والحقيقة أن عدم الاهتمام بتعليم الفتيات فى الريف وأيضا فى الحضر فى الدول النامية ، وكثرة تسربهن من المدارس في مرحلة مبكرة من التعليم الأساسى يعود الى انتشار بعض القيم الثقافية والدينية المتعارف عليها وإلى مبادئ تقسيم العمل داخل الأسرة الريفيه ودرجه تعلم الوالدين واخيرا مدى توافر مدارس فى الريف ودرجة الإقبال عليها .

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الأمية بين السكان فى مصر بلغت ٤٩٪ منها ٣٧٪ ذكور و ٦٣٪ إناث (إحصائيات ١٩٨٩) وبسبب هذه الحالة المتردية للأمية فى البلاد وخاصة بين الإناث ، صدر بيان رئيس الجمهوريه باعتبار العقد الـ (١٩٩٠-١٩٩٩) عقدا لمحو الأمية كما صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ فى شأن التعبئه القوميه اللازمة لإنجاز هذه المهمة الوطنيه .

ومن العوامل الاجتماعية الهامة أيضا والتى تختلف فيها مصر عن الولايات المتحدة نجد فى مصر تزايد الطلب الاجتماعى على التعليم بسبب الزيادة السكانية المطردة والانعكاسات السلبية لهذه الزيادة على معظم خدمات التعليم ، إذ تعانى المدارس من تكدس الفصول بالتلاميذ بالإضافة إلى تعدد الفترات الدراسيه فى اليوم الدراسى الواحد .

وعلى الجانب الآخر ، نجد النقيض فى الولايات المتحدة - ففى منتصف التسعينيات يلاحظ انخفاض الطلب العام على التعليم مع تزايد أعضاء هيئات التدريس الحاصلين على الدكتوراه ، ثم نمو الشعور العام بعدم قدرة نظام التعليم الحالى على تلبية جميع احتياجات السوق من الحرف المختلفة والمتقدمة تكنولوجيا .

والخلاصة أن العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تنبع من كل بيئة لها انعكاسات لا يمكن إغفالها فى مدى تأثيرها على الأفراد والمواطنين بوجه عام ومنهم صانعو السياسة التعليمية الذين يتفاعلون بما يحدث فى المجتمع من حولهم من متغيرات . والسياسة التعليمية الناجحة هى التى تعبر بصدق عن البيئة التى تنبع منها بحيث تلبى احتياجاتها وفقا لظروفها الخاصة ووفقا للقوانين والتشريعات التى تحكمها وتوجه مسارها .

ثالثا: أوجه الاختلاف والاتفاق بالنسبة لخطوات وآليات السياسة التعليمية :

من أجل التوصل إلى اخراج وثيقة رسمية هى بمثابة السياسة التعليمية القومية للبلاد ، كان يتعين الأخذ بمجموعة من الخطوات أو المراحل التى تؤدى – فى نهاية المطاف – إلى صدور هذه الوثيقة الرسمية . والجدير بالذكر أن كل خطوة من الخطوات التى كانت تتخذ فى سبيل اخراج الوثيقه الرسمية ، ارتبطت بعدد من الآليات التى كانت تحركها وتدفعها قدما إلى الخطوة التاليه . وفيما يلى سنقارن بين الخطوات والآليات التى استخدمتها كل من مصر والولايات المتحدة الامريكية وهما فى سبيلهما لإصدار السياسة التعليمية القومية فى صورة وثائق رسمية ملزمة التنفيذ على جميع أجهزه نظام التعليم .

بالنسبة **لخطوات أو مراحل صنع السياسة التعليمية** فى الولايات المتحدة ، يلاحظ أنها تبدأ بالتدرج من القاعدة العريضة من المدرسين فى المدارس ثم تصعد إلى إدارة المدرسه ومنها إلى المنطقة التعليمية ثم تصل إلى مستوى مجلس تعليم الولاية وفى النهاية تصل إلى وزارة التعليم الفيدرالية فى واشنطن العاصمة .

ومن المفيد أن نوضح أنه وفقا للدستور الأمريكى ، لا تتحمل الحكومة الفيدرالية أية مسئولية تجاه التعليم ، لأن " التعليم مسئولية الولاية " ومع ذلك فإن الدور الفيدرالى فى التعليم آخذ فى التزايد منذ الثمانينيات التى أطلق عليها " عقد التعليم " فى الولايات المتحدة ، ويقصد به الفترة الزمنيه التى شهدت بدايه اهتمام الرأى العام بالتعليم بعد صدور تقرير " أمة فى خطر " ١٩٨٣ .

ومجمل القول أن خطوات صنع السياسة التعليمية تبدأ من أسفل من القاعدة العريضة للمدرسين فى المدارس فى المحليات والمقاطعات المختلفة ، ومنها صعودا إلى الولايات ثم إلى أعلى الهرم إلى وزارة التعليم الفيدرالية فى واشنطن .

ويختلف الوضع فى مصر حيث تبدأ خطوات صنع السياسة التعليمية من أعلى من القيادة العليا فى الوزارة (الوزير) الذى يطلب من فريق من المتخصصين فى التربية وخبراء مراكز البحوث أن يقوموا بإجراء دراسات وبحوث علمية حول بعض مدخلات أو مخرجات العملية التعليمية .

وتكمن الخطوة التالية فى عرض التقارير ورفعها للوزير . وبناء على هذه التقارير تكون الخطوة الثالثة فى إنشاء لجان وورش عمل لدراسة هذه التقارير والتعرف على أبعاد المشكلة ثم وضع الحلول والبدائل المناسبة لها تمهيدا لعرض هذه الحلول على مؤتمر قومى عام تناقش فيه هذه البدائل والحلول .

وتكمن الخطوة الرابعة فى عقد اجتماعات عامة تحضيرية للمؤتمر القومى المزمع انعقاده . ثم تأتى الخطوة الخامسة فى انعقاد المؤتمر القومى وفتح باب النقاش العام لمشكلات التعليم والاستماع إلى المقترحات والحلول المرفوعة للمؤتمر فضلا عن الحلول الجديدة التى تتبلور أثناء النقاش العام .

وقد تكون هناك خطوة سادسة تتمثل فى مناقشات ومداولات ومجادلات حول مائدة مستديرة يشارك فيها نخبه مختارة من العلماء والقيادات السياسيه واعضاء مجلسى الشعب والشورى والفنانين المبدعين ورجال الأعمال وكبار رجال الصحافة . والخطوة السابعة والأخيرة تكمن فى عرض توصيات المؤتمر على القنوات الشرعية التى حددها قانون التعليم .

وهناك نموذج واقعى لخطوات صنع السياسة التعليمية فى مصر ، ونقصد به قرار لجنة التعليم بمجلس الشعب بشأن تخفيض السنة السادسة من التعليم الابتدائى . إذ يلاحظ أن هذا القرار الذى اتخذه وزيرالتعليم السابق الدكتور فتحى سرور لم ترد أية إشارة له فى الوثيقة الرسمية التى أصدرها وهى إستراتيجية تطوير التعليم فى مصر ، والتى اعتمدت منطلقا للتوجهات الرئيسية فى تطوير التعليم ، كما لم يتعرض لها الوزير أو المشاركون فى مناقشات المؤتمر القومى لتطوير التعليم ١٩٨٧ . والخلاصة أن قرار الوزير لم يعرض على الرأى العام أو أى قنوات شرعية إنما اتخذ طريقه إلى مجلس الشعب رأسا الذى وافق عليه واستصدره فى قانون .

ومن هذه الخطوات التى اتبعت فى استصدار هذا القانون ، يلاحظ عدم استخدام الأسلوب الديمقراطى (كما هو الوضع فى نموذج المؤتمرين القوميين الأخيرين) بل على النقيض من لك فان القرار انفرد به الوزير (الخطوة الاولى) تلاها مباشرة العرض على لجنه التعليم بمجلس الشعب الذى أقرته وأحالته الى المجلس الذى استصدره قانونا (الخطوة السابعة والأخيرة) . ويفهم من ذلك ان القانون لم يمر بالخطوة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة لأن الوزير انفرد بالقرار ولم يستخدم الأسلوب الديمقراطى فى العرض والشورى .

ومجمل القول أن خطوات صنع السياسة التعليمية فى مصر كانت تتم من أعلى (الوزير) إلى أسفل (القاعدة العريضه) التى تفاجأ بالقرار الذى قد يضر بالصالح العام فى نظام التعليم .

وهكذا نجد اختلافا جوهريا بين خطوات صنع السياسة التعليمية فى الولايات المتحدة (من أسفل إلى أعلى) وبين دولة من دول العالم الثالث - مصر (من أعلى إلى اسفل) .

مقارنه الآليات:

الجدول رقم(٣)

أوجه التشابه والاختلاف فى الآليات

فى دولتى المقارنة

الآليات	
الولايات المتحدة الأمريكية	جمهورية مصر العربية
- الخطاب السياسى - ندوات - مؤتمرات - مناظرات - ورش عمل - مقالات - تقارير صحفية فى الصحف والدوريات والمجالات المتخصصة - برامج تليفزيونية - بحوث ودراسات متخصصة - استطلاعات الرأى العام - اللجان الفنية وتقاريرها - اللجنة الاستشارية للسياسة التعليمية - فرق التصميم Design Team - نتائج اختبارات امتحانات نمطيه تعرف بأسم International assessment Educational Progress	- دراسات وبحوث - تقارير فنية من المتخصصين - لجان متخصصة وورش عمل - ورش العمل التحضيرية للمؤتمر القومى - التقارير الأولية - الخطاب السياسى - التقارير النهائيه - انعقاد المؤتمر ومناقشاته المفتوحة - أوراق عمل المؤتمرات - مداولات المائدة المستديرة - جلسه تبادل خبرات أجنبية - مجموعات عمل متخصصة - لجان الصياغة - توصيات المؤتمرات القومية - عرض مشروعات قوانين التعليم على : المؤسسات الرسمية مثل مجلس الدوله - مجلس الشورى - مجلس الشعب - مجلس الوزراء المؤسسات شبه الرسمية مثل نقابة المعلمين - وفى الصحف والمجلات واجهزة الإعلام من إذاعة وتليفزيون (أجهزة الرأى العام)

ومن هذا الجدول يتضح أن الآليات التى استخدمتها كل من الولايات المتحدة وجمهورية مصر العربية لا يوجد بينها أى اختلافات جوهرية ، بل هى بصورة أو بأخرى تتطابق من أجل أن يمكن فى النهاية استصدار وثيقة رسمية أو قانون تعليم ملزم التنفيذ لجميع أجهزة المؤسسة التعليمية .

رابعا: أوجه الاختلاف والاتفاق بالنسبة لمؤسسات صنع السياسة التعليمية فى الدولتين:

الجدول رقم (٤)

المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية وغير الرسمية

المسئولة عن عمليه صنع السياسة التعليمية فى الدولتين

المؤسسات	الولايات المتحدة الأمريكية	جمهورية مصر العربية
١- الرسمية	أ - البيت الأبيض ب - الكونجرس ج - الحكومة الفيدرالية د - وزارة التعليم ووزير التعليم هـ - مجلس تعليم الولاية	أ - رئيس الجمهورية ب - مجلس الوزراء ج - وزارة التعليم د - مجلس الشعب هـ - مجلس الشورى و - المجالس القومية المتخصصة ز - المجالس العليا ح - مراكز البحوث
٢- شبه الرسمية وغير الرسمية	أ - نقابات المعلمين ب - اتحاد الطلاب ج - جمعيات رجال الأعمال والغرف التجارية د - هيئات فنيه متخصصة هـ - التنظيمات الصغيرة المحدودة	أ - نقابة المعلمين ب - نوادى أعضاء هيئات التدريس بالجامعات ج - مجلس الآباء د - جماعات المصالح د - الجمعيات الأهلية (غير الحكوميه)

مقارنة مؤسسات صنع السياسة التعليمية فى الدولتين:

تختلف مؤسسات الولايات المتحدة عن مؤسسات مصر - فى الأساس - فى الأسلوب الديمقراطى الحر الذى يتبع فى عملية صنع السياسة التعليمية . وفى الواقع تبدأ العملية فى الولايات المتحدة بطلب من وزير التعليم فى الحكومة الفيدرالية بتكوين لجنة وطنية محايدة لدراسة شئون التعليم فى البلاد . وتشكل مثل هذه اللجان من الشخصيات التربوية وقادة الصناعة ورجال الأعمال والفكر والثقافة فى المجتمع . وفى الغالب ، تشرع اللجنة فى مهمتها بدراسة وتحليل تقارير الخبراء السابقين عن أحوال التعليم ، كما تتلقى مقترحات من الهيئات والمنظمات المهنية والتعليمية والمعنيه بشئون الاقتصاد . بل أكثرمن ذلك ، تفتح اللجنة منبرا للحوار فى عدد من اللقاءات لكل من يرغب فى إبداء رأيه حول أسلوب تحديث وتطوير التعليم خلال اجتماعات عامة وندوات ومؤتمرات بطول الولايات المتحدة . ومن خلال هذه اللقاءات والندوات والمؤتمرات تتبلور - بشكل عام - سياسة للتعليم ترفع بعد ذلك لوزير التعليم . بينما يختلف الوضع فى مؤسسات مصر ، اذ توجد محاولات لتحقيق مبادئ الديمقراطية فى النقاش والتحاور والتشاور والأستماع إلى الآراء المعارضة واحترامها ، ولكنها محاولات مازالت فى المرحلة الأولية ، والمثال الذى نقدمه هو ما حدث فى مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى ١٩٩٣ ، وأيضا مؤتمر تطوير التعليم الإعدادى ١٩٩٤ حيث شارك فيهما أعداد كبيرة وممثلون عن جميع فئات المجتمع بحيث يصعب ان تجد فئة غير ممثلة فى المؤتمر - حتى المنظمات الدولية (مثل اليونيسكو) والطلاب (طلاب من المرحلة الاعدادية) كان لهم ممثلون .

وفى امريكا لا يقتصر الأمر على مبادئ الديمقراطية الخاصة بإجراء الحوار والنقاش ، ولكن هناك أيضا اسلوب محاسبة الأفراد الذين يشغلون مناصب عامة . الواقع أنه لا يوجد فرد فى الدولة ، مهما علا منصبه (وزير أو حتى رئيس الجمهورية) يستطيع أن يرفض محاسبته . وهذه المحاسبات العلنية كثيرا ما تقوم بها أجهزة الاعلام التى لا تتورع عن كشف أى شخصية عامة وحجتهم دوما أن الصالح العام فوق أى اعتبار ، وذلك بالإضافة إلى التساؤلات والاستجوابات التى تواجه للمسئولين فى الحكومة الفيدرالية أو فى حكومة الولاية من جانب رجال الكونجرس ونوابه .

أما فى مصر - فالوضع مختلف - فرئيس الجمهورية طبقا للعرف والتقاليد المصرية وكما ردد دائما الرئيس السادات - هو " رب العائلة " أو " كبير العائلة " مما يعنى استحالة مساءلته أو حتى التفكير فى توجيه أى عتاب له على عمل قام به . وتدل بعض الممارسات وبعض الدراسات السابقة (١) على أن وزير التعليم هو صانع القرار الأول والرئيسى فى التعليم ما قبل الجامعى مع مشاركة المجلس الاعلى للتعليم قبل الجامعى معه فى المسئولية ، وذلك على الرغم من تصريحات وزراء التعليم (ومنهم الدكتور فتحى سرور) " بأن وزير التعليم لن ينفرد بوضع السياسة التعليمية وحده " (٢) ، مع أنه هو شخصيا انفرد بقرار تخفيض التعليم الإلزامى سنة دراسية بحيث اصبحت الحلقة الابتدائية خمس سنوات بدلا من ست .

وعلى الجانب الآخر يؤمن الأمريكيون ايمانا راسخا بأنه من أجل إنجاح أى مؤسسة عامة ، يجب أن يمنع بكل صورة احتكار شخص واحد لعملية صنع السياسة واتخاذ القرار ، وكذا التحكم فى تقسيم الموارد ، إن عددا من وزراء التعليم السابقين فى الولايات المتحدة صرحوا بأنهم كانوا لا يملكون سلطة مباشرة - إلا فى المجالات الروتينية - ولكنهم كانوا يتمتعون بقدر من " السلطة غير المباشرة " .

وواقع الأمر أن صانع السياسة ومتخذ القرار التربوى كثيرا ما يجد نفسه فى أوضاع تحتم عليه التحرك الفورى ، مثلا أزمة التعليم فى مصر والولايات المتحدة التى كانت فى الأساس ، نتيجة لظروف اقتصادية ناتجة عن الكساد فى الأسواق وتزايد حدة البطالة بين الخريجين ولجوء بعض الشركات الكبيرة فى الولايات المتحدة إلى تسريح عدد من عمالها ، وذلك فى فترة الثمانينيات وأوائل التسعينيات . وكان لهذه الظروف الاقتصادية العالمية انعكاساتها على موارد الدولة واعتماداتها المخصصة للبنود المختلفة فى الموازنة العامة - والتى منها التعليم . ولذا اضطرت الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات إلى إجراء تخفيض فى حجم الإنفاق العام واللجوء الى القطاع الخاص لتمويل وتشغيل الخدمات العامة - ومنها الخدمات التعليمية . وهكذا بدأت حكومات الولايات الأمريكية وأيضا الحكومة المصرية فى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى التعليم .

---

(١) راجع مثلا أحمد اسماعيل حجى ، **تخفيض سنوات التربيه والتعليم بالمدرسة الابتدائية** - مكتبة النهضة المصرية - ١٩٨٩ .

(٢) فتحى سرور فى **ندوة** " مشكلات مصر ودور التعليم فى حلها " فى ١٦ يونيو ١٩٨٧ .

وبناء على ما تقدم ، لم يعد وزير التعليم هو أهم شخصية محورية فى الوزارة الفيدرالية أو المحلية ، بل هناك هيئة الوزارة والمستشارين الذين يقومون برسم وتشكيل السياسة العامة للتعليم ، ثم يقوم المعاونون بصنع وصياغة القرارات بصورة جماعية . أن جهاز أو مؤسسة التعليم اصبح اليوم جهازا معقدا إلى أبعد الحدود ، ولذا من المستحيل أن يتحكم فى مصيره شخص واحد بصورة ديكتاتورية لا ديمقراطية .

ومن النقطة السابقة : " عدم وجود شخص واحد يتحكم بصورة ديكتاتورية فى مؤسسة التعليم " ينبع سؤال : إذن من هو صاحب السلطة فى إدارة التعليم ؟ والإجابة : " إن الشعب فى كل ولاية هو صاحب السلطة فى إدارة التعليم على النطاق المحلى " (١) حيث لكل ولايه " مجلس الولاية التعليمى " وهو المسئول عن التعليم فى الولاية من الألف إلى الياء . وترتب على هذا الوضع اختلاف وتنوع هياكل وتشكيلات الإدارات التعليمية من ولاية لولاية حسب حجم كل ولاية ومواردها الاقتصادية ، وبذلك أصبح هذا المناخ المتنوع يوفر البيئة الصالحه لاتخاذ القرارات بصورة لامركزية وطبقا لظروف كل ولاية . كما يتحقق بذلك النموذج الديمقراطى فى صنع السياسة التعليمية .

ويتبلور الدور الشعبى فى تحقيق النموذج الديمقراطى فى صنع السياسة التعليمية الأمريكية فى جماعات المصالح ذات التأثير فى عملية صنع السياسة التعليمية واتخاذ القرار التربوى ويذكر منهم :

أ - رابطة التعليم القومى :

The National Education Association

وهى من أكبر النقابات الفئوية فى الولايات المتحدة (٢ مليون معلم ١٩٨٨) (٢) وتهتم بشئون المعلمين ورفع مستوى معيشتهم وزيادة المرتبات .

ب - الاتحاد القومى للمعلمين :

American Federation of Teacheis

ويختلف عن رابطة التعليم القومى فى أن الأخيرة تمثل ولايات الجنوب بينما الاتحاد الأمريكى يمثل ولايات الشمال والمدن الكبرى . ويوضح هذا الفرق أنه مازال هناك اختلاف فى المستوى الثقافى - على الأقل - بين الشمال

---

1) Baldridge, j. Victor et al . Policy - making and effective Leadership. San Fransico : Josser-Bass Jnc Publishers 1970. P. 25.

(٢) رمضان أحمد عيد ، **السياسة التعليمية** واتخاذ القرار . رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية التربية - جامعة عين شمس ١٩٩٢ ص ١٣٨ ص ١٤٠ .

والجنوب . كما يفسر الدور الفعال والمشاركة المؤثرة للاتحاد فى صنع السياسة التعليمية واتخاذ القرار . على سبيل المثال ، كان أول اتحاد للمعلمين ينجح فى مفاوضات جماعية مع الحكومة الفيدرالية فى الحصول على حقوق جديدة للمعلمين فى عام ١٩٩٠ .

ج - الرابطة القومية للآباء والمعلمين :

National Parent-Teacher Association

وهى هيئة قومية تهتم بتحسين أحوال المدارس دون تدخل بصورة مباشرة فى السياسة التى تنتهجها .

د - مجالس المواطنيين واللجان القومية :

Citijen- Council and National Committess

وهى هيئات استشارية وتتكون من مختلف قطاعات المواطنين وتختص بتقديم النصح والإرشاد من خلال البحوث والدراسات التربوية التى تقوم بها وعرض نتائجها وتوصياتها على وزارة التعليم .

جميع هذه المؤسسات تعبر بصدق عن نمط الإدارة اللامركزية فى الولايات المتحدة والتى تؤصل - بصورة واضحة - وتعمق مبادئ الديمقراطية ومشاركة المواطنين فى الولاية فى رسم السياسة التعليمية واتخاذ القرارات التربوية التى تمس مصالح ومستقبل أولادهم .

ويختلف نظام الإدارة المركزية فى مصر - بصورة كلية - عن هذا النظام على الرغم من محاولات تطبيق النمط اللامركزى فى الأقاليم والمحافظات فى الإدارات التعليمية . حتى أن القاهرة - بناء على التوسع الكمى فى مهامها التعليمية تم تقسيمها إلى خمس مناطق تعليمية : شمال وجنوب وشرق وغرب ووسط القاهرة .

والحقيقة ، أنه بالرغم من الاتجاهات اللامركزية ، مازالت المدارس تخضع فى تسيير أمورها للمديريات التعليمية فى المحافظة والوزارة المركزية فى العاصمة . فالوزارة مسئولة عن إعداد المناهج وتوزيع الكتب الدراسية على المدارس العامة ووضع الامتحانات العامة على مستوى الجمهورية وتحت إشراف الوزارة كما تتولى عمليات إعداد المعلم وتعيينه وترقيته أو فصله .

ومن المشكلات التى تشترك فيها الدولتان مشكلة وجود نقص فى المعلمين وخاصة فى مواد العلوم والرياضيات واللغات الاجنبيه وهناك شكوى - فى الدولتين ايضا - من ان المهنة لا تجتذب النوعيات الممتازة من الافراد القادرين على الابداع وان رواتب المعلمين مازالت قاصرة عن الاكتفاء بجميع متطلباتهم . كما يلاحظ على مؤسسات إعداد المعلم وتأهيله فى الدولتين أنهما تتعمقان اكثر ما تتعمقان فى المواد التربوية ولا تمنح المواد التخصصية القدر الكافى من الرعاية والأولوية ومازالت مؤتمرات إعداد المعلمين وتحسين احوالهم تنعقد وتناقش هذا الموضوع وتصدر توصيات شتى فى هذا الشأن .

وتجدر الإشارة إلى أن مشكلات التعليم وأزمته لا تستحوذ على اهتمام وزير التعليم ووزارته فقط ، بل يشارك رؤساء الدولتين فى توجيه أهمية قصوى للتعليم . وفى حديث للرئيس بوش - الرئيس السابق للولايات المتحدة - نجده يقول " فكر فى اى مشكلة تواجهها اليوم .. ستجد أن حل أى منها لابد وأن يبدأ بالتعليم " (١) وبالتالى فهو يؤمن ان حل مشاكل التعليم يكمن فى النهوض بالمدارس وتحسين ظروف المعلم من جميع الزوايا .

وعلى الجانب الآخر ، يقول الرئيس مبارك فى كلمته أمام المؤتمر القومى لتطوير التعليم فى مصر (يوليو ١٩٨٧) " أول النقاط التى يتفق عليها الجميع هى أن إصلاح كل شىء فى المجتمع يبدأ بالتعليم ، ومن هنا كانت الأولوية المتقدمة التى احتلتها ، سواء فى اهتمامات الدولة بمؤسساتها وأجهزتها المختلفة أو على الصعيد الشعبى " (٢) .

وفى الوقت الراهن - (١٩٩٥) لم يعد الرئيس بيل كلينتون يولى التعليم نفس القدر من الاهتمام الذى كان الرئيس بوش يوليه إياه . إنما يركز الرئيس كلينتون اهتمامه وجهوده نحو الحد من العنف وخفض معدلات الجريمة فى المجتمع الأمريكى ، حيث يسمع طلق الرصاص فى الشوارع الأمريكية كل ٢٠ ثانية (٣) . ومن القضايا

---

1) Stedman, James B and Riddel Wayne C. C.R.S. Report for Cangrens. OP. Cit P. 119 .

(٢) وزارة التربية والتعليم " **منجزات مسيرة تطوير التعليم فى مصر ١٩٨٧/١٩٨٨ - ١٩٨٩/١٩٩٠** " سبتمبر ١٩٩٠ - ص ١١ .

(٣) شريف عابدين " سرطان الجريمة فى أمريكا : رصاصة كل ٢٠ ثانية " جريدة الأهرام - ٢٤ يونيو ١٩٩٤ ص ٦ .

ذات الأولوية أيضا قضية الصحة وتوفير تأمين صحى لجموع المواطنين للحد من المغالاة فى أسعار العلاج . وبذلك تراجع الاهتمام بالتعليم فى عهد الرئيس كلينتون ووجهت بعض من اعتماداته لبنود أخرى أكثر أهمية فى هذا العهد .

وواقع الأمر أن رؤساء الدولتين كانوا على اتصال دائما بوزراء التعليم فى الحكومة لمعرفة ما يتم من إصلاحات وتطوير فى العملية التعليمية وبذلك يتأثر القرار التربوى الذى يتخذه الوزير بوجهة نظر القيادة السياسية وتعليماتها فى مشكلة ما . ولكن لا يتأثر القرار التربوى بتوجيهات القيادة السياسية فقط وإنما هناك لجنه المستشارين أيضا ، وتتكون من الخبراء المتخصصين فى التعليم ، وتتفق كل من الدولتين فى اهمية الدور الذى يلعبه الخبراء فى تشكيل فكر متخذ القرار التربوى خاصة إذا كان من داخل المجال . والحقيقة ان مستشارى الوزير – فى الغالب – يكونون من المتخصصين المؤهلين على مستوى عال فى المجال والمدركين لما يحدث فى الساحة وبدوافع المعلمين واتجاهاتهم وميولهم وخلفيات الطلاب العلمية وكذا مشاكلهم . ومختصر القول أن مستشارى الوزير مدركون تماما أزمه التعليم من جميع جوانبها مما يحتم تعاون هؤلاء الخبراء لأبعاد التربويين مع صانعى القرار التربوى من أجل صالح مؤسسة التعليم والمصلحة العامة بصورة شاملة .

ويجرنا الحديث عن المصلحة العامة إلى مؤسستين أساسيتين فى مراعاة المصلحة العامة فى الدولتين وهما المجالس النيابية أو البرلمان فى الدولتين : الكونجرس فى الولايات المتحدة ومجلس الشعب فى مصر . وواقع الأمر أن الفجوة بينهما كبيرة جدا ودرجة الاختلاف واسعة إذ يتنازع الكونجرس فلسفات مختلفة مع ثبات الأيدولوجيات التقليدية للحزب الديمقراطى والحزب الجمهورى اللذين يقوم أساسهما على فكر ليبرالى حر .

ويمثل المجلسان مجلس الشيوخ ومجلس النواب دورهما التشريعى والرقابى بصورة ديمقراطية حرة حيث يتاح للأعضاء معارضة الحكومة الفيدرالية . بل ان الصراعات المتبادلة بين رئيس الدولة – سواء أكان عن الحزب الجمهورى أم الديمقراطى لا تنتهى – وكان آخرها عدم الموافقه على الميزانية الفيدرالية مما احرج الحكومة التنفيذيه واجهزتها فى داخل الدولة وخارجها . ولذا يراعى رئيس الجمهورية ومعاونوه منتهى الحذر والحيطة عند تعاملهم مع أعضاء الكونجرس ، وذلك من أجل خدمة مشاريع قراراتهم التى فى استطاعة أعضاء الكونجرس وقفها تماما . والخلاصة أن الكونجرس يقوم بدوره التشريعى والرقابى بالصورة التى وضعها ورسمها الدستور الأمريكى .

وفى مصر ، يتحدد الدور الذى يمكن أن يلعبه المجلس إزاء السياسة التعليمية فى أمرين :

أولهما : المبادرة بطرح البدائل من خلال الاختصاص التشريعى

ثانيهما : الدور الرقابى على عملية صنع السياسة التعليمية .

وقد كفل دستور ١٩٧١ وتعديلاته عام ١٩٨٠ إبراز هذين الدورين بالنسبة لكافة السياسات العامة . وتعكس مناقشات واستجوابات واسئلة الأعضاء اتجاهات الرأى العام إزاء قضايا التعليم . ومنذ منتصف الثمانينيات ناقش المجلس موضوعات حيوية احتلت دائما المكانة الأولى من اهتمامات الأعضاء مثل مشاكل المعلمين وإعدادهم والمبانى المدرسية وتعديل المناهج وعدالة توزيع الخدمات التعليمية بين الريف والحضر .

وللمجلس دور تشريعى هام بالنسبة لقوانين التعليم من حيث مناقشاتها . ثم أخيرا اعتمادها فى صورة قوانين . ومن قوانين التعليم الهامة التى أصدرها مجلس الشعب اخيرا قانون الثانوية العامة ، القانون رقم (٢) لسنه ١٩٩٤ والخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٩ لعام ١٩٨١ .

وبالنسبة لمجلس الشورى يلاحظ أنه لا يتمتع بدور تشريعى أو حتى رقابى إذ تنص الماده (٢٠٠) من الدستور على عدم مسئولية السلطة التنفيذية أمام مجلس الشورى . وللمجلس ابداء الرأى فى المشكلات التى تواجه المجتمع . وواقع الأمر أن للمجلس دورا متميزا فى مناقشة ازمة التعليم ورفع تقاريره مباشرة لرئيس الجمهورية ، وذلك من خلال لجنة التعليم والبحث العلمى . ويجدر الاشارة الى ان هذه اللجنه من اكثر اللجان الرسمية نشاطا وموضوعية وتعمقا فى الموضوعات القومية ذات الأهمية الخاصة للمجتمع ، مثل أزمة التعليم التى تمس كل اسرة مصرية . وهناك تشابه بين مجلس الشورى ومجلس الشيوخ الأمريكى مع الفارق الكبير فى ان مجلس الشيوخ له دور رقابى ودور تشريعى وذلك وفقا لنصوص الدستور الامريكى . أما مجلس الشورى فهو مجلس استشارى .

إلى جانب مجلس الشورى الذى يستشيره رئيس الجمهورية بسبب تميز أعضائه وخبرتهم الواسعة وعلمهم في مجال تخصصاتهم ، هناك أيضا المجالس القومية المتخصصة التى تعاون فى رسم السياسة العامة للدولة إذ ترفع أيضا تقاريرها لرئيس الجمهورية بعد أن يشارك فيها الخبراء والمتخصصون ويثروها بفكرهم وتوجيهاتهم العلمية بالإضافة إلى إسهامات أعضاء المجالس وما يرونه من مقترحات بناءة لعلاج أوجه القصور فى مجال عام . وتجدر الإشارة ، إلى إثراء هذه التقارير بالمعلومات الدقيقة والأفكار المستنيرة العلمية التى تسعى لبناء مستقبل أفضل لمصر وأبنائها .

ووفقا لنصوص الدستور الأمريكى وقوانين الحكم المحلى المصرية تتولى المجالس المحلية فى الولايات الأمريكية والمحافظات المصرية مهام واختصاصات تخطيطية وتنفيذية كل وفقا لظروف البيئة المحلية وإمكانياتها ومواردها الذاتية .

ففى الولايات المتحدة ، يوجد مجلس خاص يتولى ويدير شئون التعليم بكل ولاية ويسمى " مجلس تعليم الولاية " . وهو المجلس الذى يختص برسم السياسة القومية للتعليم بالولاية ، على أن تنفذها مجالس التعليم المحلية التى تتبعه . وواقع الأمر أن هذه المجالس تتمتع بحريه واستقلالية ومرونه كبيرة فى التعامل والتطوير وفقا للمستجدات على الساحة الدولية والاقليمية والمحلية يحدها فى ذلك إمكانياتها الذاتية ومدى قدرتها على توليد مصادر جديدة للدخل سواء من الحكومة الفيدرالية أو فرض ضرائب محلية أو الحصول على منح ومعونات من القطاع الخاص ، وذلك من اجل الاستفادة منها فى تلبية احتياجات البيئة المحلية .

وتختلف الصورة فى محافظات مصر عن ذلك . إذ يعطى قانون الحكم المحلى الكثير من الاختصاصات التخطيطية والتنفيذية للمحافظات وللمحافظين باعتبارهم ممثلين لرئيس الجمهورية بالمحافظات ، ومع ذلك لم تستفد المحافظات من هذه الحقوق التى منحها لها القانون ، وظهرت سلبيات عديده وتصرف بعض اعضاء اللجان المحلية بصورة غير مسئولة ، وحدثت بعض التجاوزات بسبب طغيان المصلحة الشخصية على المصلحة العامة ، بل أكثر من ذلك حدثت خلافات بين بعض المحافظين ووزير التعليم لرفضهم تنفيذ السياسة التعليمية القومية بالصورة الموضوعة .

هذا بالنسبة للمؤسسات الرسمية فى الدولتين ، ودورهما فى صنع السياسة التعليمية . ولكن السياسة التعليمية تتأثر أيضا بضغوط وممارسات القوى غير الرسمية أو شبه الرسمية فى الدولتين مع التفاوت الكبير بين ما يحدث من تأثير فى دولة ديمقراطية متقدمة مثل الولايات المتحدة ودولة نامية مثل مصر .

على سبيل المثال ، هناك اختلاف كبير بين تأثير نقابة المعلمين كمؤسسة شبه رسمية فى الولايات المتحدة ، وبين تأثيرها فى مصر إذ نجدها فى الولايات المتحدة من أقوى النقابات ويربو عدد اعضائها على المليون وربع مليون عضو من جميع الولايات الأمريكية ، وهى من المهن التى تجتذب النساء بشدة (٧٥٪ من أعضاء النقابة سيدات) . ويجدر الإشارة إلى إسهامات النقابة فى لجان التعليم بالكونجرس والبرلمانات المحليه ومجلس تعليم الولاية ومجلس التعليم المحلى . وهى بوجه عام لها صوت مسموع ومؤثر وتجيد الاستفادة من الفرص والتفاوض

الجماعى . وقد نجحت بعد مجهودات شاقة فى زيادة مرتبات المدرسين بنسبه ٥١٪ وهى نسبة مرتفعة ، ومع ذلك تبقى مرتبات المدرسين ضعيفة بالمقارنة بالمهن الأخرى .

أما نقابه المعلمين فى مصر ، (وتعد من أكبر النقابات فى مصر ، أعضاؤها حوالى ٨٠٠ ألف عضو) فتركز اهدافها فى رفع مستوى المهنة التعليمية والمعاونة فى خطط التنميه والمشروعات التربوية بالإضافة إلى تحقيق مطالب وخدمات فئوية لأعضائها .

ومن الملاحظ أن النقابة فى السنوات الأخيرة فى عهد الوزير الحالى الدكتور حسين كامل بهاء الدين أصبح لها دور أكثر إيجابيه عن العهود السابقه . إذ نجدها تشارك فى اللجان التى تشكل لمناقشه قضايا التعليم ووسائل تطويره . كما ترحب إدارة النقابة وتشيد بالإجراءات الديمقراطية التى تتبعها وزارة التعليم فى الأعوام الأخيرة ، من عقد مؤتمرات قومية تشارك فيها النقابة وأعضاؤها بالآراء والمقترحات والافكار المتخصصة الفنية .

إن للآليات والمؤسسات إسهامات جوهرية ورئيسية فى عملية صنع السياسة التعليمية . وقد تزيد إسهامات الآليات عن المؤسسات فى فترات ما . ومع ذلك تبقى المؤسسات الرسمية هى المسئولة الأولى - قانونا وبصورة مباشرة - عن عملية صنع السياسة التعليمية القومية ، ويخص بالذكر مجلس الولاية للتعليم فى الولايات المتحدة ، بينما فى مصر يذكر لجنة مستشارى وزير التعليم ولجنة وكلاء الوزارة ثم أجهزة وزارة التعليم ككل

وتجدر الإشارة إلى أن الاختلافات بين المؤسسات - الرسمية وغير الرسمية - بين الدولتين كبيرة جدا ، وتتفوق كثيرا عن أوجه التشابه الضئيلة . ونفس المؤسسة فى نفس الدولة قد يزيد ثقلها السياسى فى عهد ما وبذلك يزداد نفوذها ويتعاظم دورها مثلما حدث للحكومة الفيدرالية فى عهد الرئيس بوش بالنسبه لتوجيه اهتمام أكبر لمؤسسة التعليم .

ونفس الفكرة تسرى على مؤسسة رئاسة الجمهورية فى عهد الرئيس مبارك إذ بسبب تزايد اهتمام رئيس الجمهورية شخصيا بأزمة التعليم وجعل التعليم هو المشروع القومى لمصر حتى عام ٢٠٠٠ زاد اهتمام أجهزة الدولة الاخرى ومنها اجهزة الرأى العام بالتعليم باعتباره حجر الزاوية لأى تقدم ونهضة منشودة

ويتعاظم دور المجالس المحلية المنتخبة فى الولايات المختلفة ، ويعتز الأمريكيون بالنمط اللامركزى فى تيسير العملية التعليمية على الرغم من وجود اتجاهات حديثة فى الولايات تدعو إلى دور أكبر للحكومة الفيدرالية ، وهى نزعة توحى بالميل نحو المركزية - مع استمرار اللامركزية فى المحليات . والحقيقة أن ما يحدث على أرض الواقع ما هو إلا خلط بين النمطين المركزى واللامركزى .

- أما فى مصر - وبالرغم من صدور قوانين الحكم المحلى التى تزيد من اختصاصات المحافظ والأجهزة المحلية إلا أن الواقع يختلف تماما إذ مازالت احوال المدارس فى الأقاليم دون المستوى المطلوب ، كما أنه مازال الاعتماد كبيرا على الوزارة المركزية فى القاهرة .

- نقطة أخيرة يجب عدم إغفالها عند الحديث عن المؤسسات التى تلعب دورا فى صنع السياسة التعليمية ونعنى بها المؤسسات غير الرسمية من جماعات مصالح مختلفة ونقابات وأحزاب سياسية ، وجميعها تؤثر بشكل مباشر مرة وفى مرات أخرى بصورة غير مباشرة من خلال ضغوط خفية فى الولايات المتحدة .

- أما فى مصر فان النقابات والأحزاب السياسية بوجه عام دورها محدود وغير واضح المعالم ، كما أنها تسعى لتحقيق أهداف ذاتية تخدم أعضاؤها فقط دون اهتمام بالصالح العام والمستقبل .

خامسا : التصور المقترح لتطوير عملية صنع السياسة التعليمية فى مصر فى ضوء التجربة الأمريكية :

أصبح التعليم والتعلم عامة - فى هذا الزمن - هو الطريق الأوحد لفتح باب التقدم والنهضة . ومع بداية القرن القادم - القرن الحادى والعشرين - ستكون السيطرة والهيمنه على الكرة الأرضية كافة لمن يملك مفتاح العلم والتكنولوجيا . وهذا ما دفع القيادة السياسية فى البلاد إلى أن تولى قضية التعليم أولوية مطلقة إيمانا منها واقتناعا بأنها قضية العصر، ليس فى مصر وحدها بل فى العالم اجمع . وإنه من خلال الاستعانه بالعلم والتعليم تستطيع مصر أن تحل العديد من مشاكلها المعاصرة .

وبالرغم من الجهود الكبيرة التى تبذلها وزارة التعليم وقيادتها التنفيذية والإدارية فى مجال النهوض بطرق التدريس وتحسين ظروف المعلم وتطوير وتحديث المناهج وبناء المدارس وترميم الأبنية التعليمية - إلا أنه لا يمكن تصور أن تقوم الدولة منفردة بتحمل عبء النهوض والارتفاع بمستوى التعليم حتى تصبح مصر على قدم المساواة مع الدول المتقدمة بل دولة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية .

ومما لاشك فيه أن نسبة الأمية والأمية الوظيفية والثقافية فى مصر بلغت نسبة عالية ولها انعكاساتها السلبيه على كافة المجالات . وبناء عليه فان قضية التعليم تعد التحدى الحقيقى للبلاد فى هذه المرحلة ، وتتطلب مشاركة شعبية وفعالة على مستوى المحليات والأقاليم والمحافظات ، أى من القاعدة الشعبية العريضة مثلما هو الحال فى الولايات المتحدة .

وتجدر الإشارة إلى أن عملية صنع السياسة التعليمية فى مصر كما درست من واقع تطبيقات السياسة ، بلغت - إلى حد ما - درجة من التطور والتقدم مستعينه بالأسلوب الديمقراطى فى الممارسة ، وذلك من خلال مناقشات ومداولات المؤتمرين الأخيرين للتعليم : مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى ١٩٩٣ - ومؤتمر تطوير التعليم الإعدادى ١٩٩٤ .

وواقع الأمر ان هذين المؤتمرين قد شهدا تطورا فى الحضور الذى اشتمل على ممثلين لجميع الفئات ذات الصلة بالعملية التعليمية فى الداخل والخارج . وقد شارك الجميع حول مائدة مستديرة بآراء ومقترحات بناءة لتطوير التعليم ، ظهرت فى نهاية المؤتمر فى صورة توصيات . وبناء على اقتناع وزير التعليم بهذه التوصيات رفعها للمجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى . وفى المجلس تمت الموافقه عليها واعتمادها ثم عادت أدراجها لوزير التعليم من أجل اتخاذ الاجراءات التنفيذية لها بعد موافقته عليها .

وفيما يلى بعض الخطوط العريضة لأهم الخصائص التى يجب أن تتحلى بها عملية صنع السياسة التعليمية وأسلوب صياغتها ومحتواها وملامح هذا المحتوى والجديد فيه فى ضوء التجربة الأمريكية :

بالنسبة لتطوير عملية صنع السياسة التعليمية :

- أن ترتبط عملية صنع السياسة التعليمية بسائر قطاعات النشاط الاقتصادى والاجتماعى والثقافى فى المجتمع وتنبثق من فلسفة المجتمع على أن تظل ثابتة ومستمرة بغض النظر عن التغيرات فى المناصب القيادية العليا (وزراء التعليم) .
- أن يتحقق التنسيق والتكامل بين الأجهزة المسئولة عن صنع وصياغة السياسة التعليمية من خلال وضع خطط عمل أو برامج تنفيذية لها أهداف واضحة وجداول زمنيه محددة .
- أن تستند التشريعات التربوية على مفهوم الشمولية وقومية التطوير ، ويعنى ذلك إغفال التوجهات الحزبية القاصرة والتأكيد على أهداف السياسة التعليمية فى توفير خدمات التعليم لجميع فئات الشعب .
- أن تدعم اللامركزية كمفهوم وتطبيق عملى فى صياغة السياسة التعليمية على أن تمنح السلطات التعليمية المحلية حق المشاركة فى الصياغة وتقديم مقترحاتها فى الموضوعات المطروحة . كما يكون من حقها طلب التغيير والتعديل عندما تتعارض السياسة مع مصالحها .
- تتولى المستويات التنظيمية فى الاقاليم والمحافظات خدمة اغراض السياسة التعليمية القومية كما تتابع تنفيذها .
- ان ترتبط عملية صنع السياسة التعليمية بخريطة التنمية الشاملة والتى تعتنى بالتخطيط العلمى المستقبلى بحيث تتم المفاضلة بين البدائل على أسس موضوعية بعيدة عن التوجهات الشخصية لصانعى السياسة .
- العمل على خلق قنوات اتصال جيدة وسريعة ومباشرة تتيح لصانعى السياسات التعرف على المعلومات والإحصائيات التى تقدمها المجالس الفنية المتخصصة وخاصة ما يتعلق منها بمجال القوى العاملة ومستوياتها المختلفة .
- أن تقلل السلطة التعليمية المركزية (ممثلة فى وزارة التعليم) من قبضتها وتدخلها المباشر فى تحديد اجراءات العمل الميدانى ، وتمنح قدرا أكبر من تفويض السلطة للقيادات الإدارية بالمدارس لحل مشاكلهم وفق مقتضيات العمل والظروف المحلية .
- أن تقوم نقابة المعلمين - باعتبارها الممثل الشرعى والحقيقى للمعلم - بتمثيل المعلمين فى رسم السياسة التعليمية بهدف إقناع المعلمين بهذه الرسالة ومن ثم تنفيذها بما يحقق أهدافها .

- أن تهتم مجالس الآباء بالمدارس بالعمل على ربط المدرسة - كمؤسسة اجتماعية - بالبيئة المحلية ، ومحاولة حل مشكلاتها مستعينين فى ذلك برجال الأعمال والمؤسسات الإنتاجية بالبيئة المحلية فى توفير الامكانات اللازمة والسيولة المطلوبة (١) .
- أن تقوم أجهزة الوزارة بالتعاون مع الموجهين العاملين بالمديريات التعليمية بعقد دورات تدريبية وورش عمل للعاملين فى مجال التعليم والمعلمين فى الأقاليم لتوضيح اهداف السياسة التعليمية وتدريبهم على متطلبات القيادة الإدارية فى المحليات .
- العمل على تحقيق مفهوم الاعتماد المتبادل بين الإدارة المركزية فى العاصمة (القاهرة) وبين مديريات التعليم فى المحافظات من خلال مبدأ المشاركة والعمل الجماعى بين مستويات الإدارات التعليمية فى مصر بحيث تتحول التنظيمات الإدارية من الشكل الهرمى القائم على السلطة المركزية فى يد القائد أو الفرد الواحد إلى التنظيمات المسطحة والمتداخلة والقائمة على التفاعل والتكامل بما يسهم فى تقليل الفوارق بين المديريات المختلفة فى المحافظات .
- إطلاق العنان للجمعيات الأهلية للقيام بدور هام - لا يقل أهمية عن الجهد الرسمى فى مختلف مجالات التعليم - ذلك أن الأجهزة الحكومية فى ظل المتغيرات الاقتصادية والميزانيات الضعيفة المخصصة للعملية التعليمية لا يمكنها أن تتحمل عبء التطوير والتنمية . وهكذا أصبح المجال مهيأ للجمعيات الأهلية لتقوم ببناء المدارس الجديدة المتخصصة ، وكذا الإشراف على المدارس الحكومية وجمع التبرعات بغرض اصلاح احوال المدارس الحكومية ، وهو ما تحاول أن تقوم به الآن بعض الجمعيات مثل جمعية الرعاية المتكاملة التى ترأسها قرينة رئيس الجمهورية .
- إعطاء دفعة قوية للتعليم الخاص اقتناعا بدوره الحقيقى فى الإسهام فى توفير فرص تعليمية جديدة ، والتوسع فى بناء المدارس والجامعات الخاصة ، كما هو الحال فى الولايات المتحدة . على أن يقتصر دور الوزارة على الإشراف الفنى فقط .

---

(١) رمضان عيد . مرجع سابق . ص ٢٢١ .

- ادخال بعض المقررات ببرامج الدراسة التى تعنى بدراسة الحالة وتحليل النظم وتعميمها وتقييمها وطرق استقصاء الرأى العام وقياسه وتعميم الاسلوب العلمى فى التفكير وتوجيه التعليم ما قبل الجامعى والجامعى نحو حل المشكلات بالاسلوب العلمى كما هو متبع فى المدارس والجامعات الامريكية .
- احداث تغيير جذرى فى التنظيمات القائمة فى البنية الادارية للمديريات التعليمية فى المحافظات وعلاقتها بالمدارس التى تشرف عليها على اساس من تحديد المسئوليات واستنادا الى معايير موضوعية بحيث يمكن مكافأة الكفء ومعاقبة المقصر .
- استقلالية مديريات التعليم فى المحافظات المختلفة حتى تستطيع ان تحقق الاهداف الخاصة بها على ان تتولى زمام قيادة نفسها وتخضع لمنطق الحساب بالمكافأة او العقاب .
- تحويل المدارس الى مؤسسات تعليمية مستقلة تستطيع ان تتحرك بسهوله وبمرونه اثناء التعامل مع النواحى المالية والفنية والادارية وان يكون للمدرسه مجلس ادارة يضم عدد من القيادات الشعبية والتنفيذيه فى المحافظة بحيث تتوافر لديهم القدرة على اتخاذ القرار فى كافة الامور التى تخص مدرستهم .
- ينبغى ان يتعلم التلميذ فى المدرسة عملية صنع السياسة واتخاذ القرار السليم وذلك من خلال الاشنطة التربوية التعليمية فمثل هذه التجارب تعطية سيطرة وخبره اكبر فى نضج الشخصية واتخاذ القرارات الذاتية بسهولة ويسر .
- الاخذ بمبدأ التطوير المستمر فى المناهج ، لحاقا بمستحدثات العلوم والتكنولوجيا وتطورات العلوم التربويه واستراتيجيات التدريس ، مع العمل على انشاء آليات التطوير ودعمها بالامكانات البشرية والمادية ضمانا لوضع التطوير موضع التنفيذ السليم فى التوقيت السليم .
- اعادة تأهيل وتدريب القيادات الادارية والتنفيذية بوزارة التعليم والاحتكاك بالدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة وخاصة فى عملية صنع السياسة ودراسة واقتباس ما يصلح من تجاربها عندنا مع التروى فى التفكير والتطبيق واخذ آراء المتخصصين والرأى العام فى كل تغيرات حديثه من المتوقع ان تؤثر على الطالب والاسرة .

- أن تولى السياسة التعليمية أهمية قصوى لتعليم المرأة فى بلادنا لأن تعليمها ذو أثر مضاعف وانعكاس عظيم على أسرتها ومستوى معيشة المجتمع ككل ، خاصة وأن نسبة الأمية بين الإناث أعلى منها فى البلاد النامية عن البلاد المتقدمة (١) .
- ربط المدارس والجامعات بالمجتمع (كما هو الحال فى الولايات المتحدة) عن طريق تكوين مجالس أمناء لكل منهم من سكان الحى من رجال الأعمال والمثقفين وأولياء الأمور والطلاب والمعلمين وغيرهم من القادرين على العمل التطوعى .
- تشجيع الأحزاب المختلفة للأنشطة والخدمات التعليمية التى تقدمها المدارس لخدمة الطلاب وسكان الحى وتوجيه اهتمام أكبر بها (كما هو الحال فى الولايات المتحدة) .
- دفع رؤوس الأموال الوطنية وتشجيعها على إنشاء جمعيات تعاونية للمساهمة فى المشاريع التعليمية على كافة مستوياتها - ما قبل الجامعى والجامعى - مع توفير تسهيلات ضريبية لتشجيع هذا الاتجاه . (كما هو الحال فى الولايات المتحدة) .
- دفع البنوك الوطنية والأهلية والاجنبية نحو الإسهام والاستثمار فى مجال التعليم وبناء المدراس .
- استصدار فتوى بجواز صرف أموال الزكاة فى مجال التعليم وبناء المدارس فى المناطق الشعبية والفقيرة (كما حدث فى حالة زلزال ١٩٩٢/١٠/١٢) .

الرسم التوضيحى للتصور المقترح لعملية تطوير صنع السياسة التعليمية فى مصر فى ضوء التجربة الأمريكية :

أوضحت دراسة الواقع المصرى أن للسياسيين دورا مؤثرا وفعالا وقويا فى عملية صنع السياسة التعليمية . والرسم التوضيحى التالى ، يوضح التفاعلات المتبادلة بين السياسيين والتنفيذيين والإداريين وكيف أن هناك اعتمادا متبادلا بينهم وبين كل مجموعة على حدة .

---

(١) راجع الفصل الثانى فى الجزء الخاص بتعليم الاناث فى العوامل الاجتماعية .

شكل رقم (٢)

الرسم التوضيحى للتصور المقترح

لعمليه صنع السياسه التعليميه فى

مصر فى ضوء التجربه الامريكيه

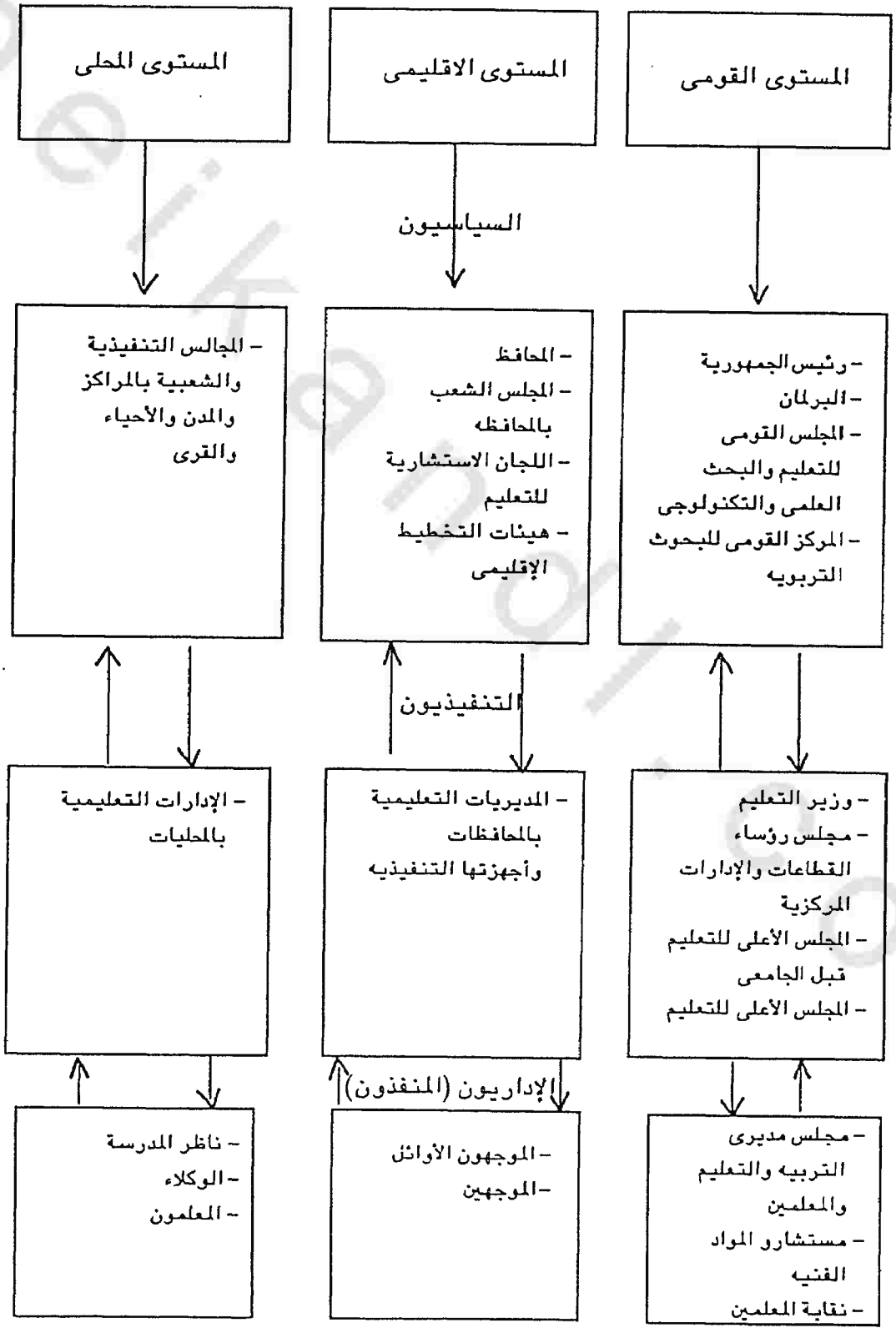

ويحقق مفهوم الاعتماد المتبادل بين المجموعات الثلاث وكل مجموعة على حده انسيابيه العلاقة من أسفل الى أعلى والعكس أى من أعلى الى أسفل . كما يسمح بالمشاركة والعمل الجماعى بين مستويات نظام التعليم الإدارية المختلفة فى مصر . وتفسير ذلك أن يحدث تحول من التنظيمات الهرمية القائمة على السلطة المركزية إلى التنظيمات الديمقراطية التداخلية والقائمة على التفاعل مما يسهم فى التقليل من الفوارق بين المستويات التنظيمية المختلفة .

وهكذا نصل فى النهاية إلى أن تشارك فئات عديدة – من داخل مجال التعليم ومن خارج مجال التعليم – فى عملية صنع السياسة التعليمية ، ثم تنفيذها ، وذلك من أجل التوصل إلى تحقيق هدف العمل الجماعى فى عملية صنع السياسة التعليمية بالإضافة إلى تحقيق ديمقراطية القرار التربوى .

وبذلك نصل إلى نهاية الرسالة ، وتأمل الباحثة أن تكون قد أسهمت بجهدها المتواضع فى إلقاء الضوء على واقعنا التربوى وممارسات صنع السياسة التعليمية فيه وكيفية التوصل الى إتخاذ القرار التربوى .

وتتمنى الباحثة أن تكون هذه الدراسة فاتحة لمزيد من البحوث والدراسات العلمية ليس فقط على الحالات المختلفة لصنع السياسة التعليمية ، بل على عملية التنفيذ والآثار المترتبة عليها ، وانعكاساتها على المجتمع الذى تخدمه ، والذى تسعى من خلال تنمية موارده البشرية لأن تحقق له التنمية الشاملة فى جميع المجالات .

الحمد لله